أهمية وحدة دول الخليج بقيادة السعودية لمواجهة التهديدات الإيرانية

حاتم السر سكينجو
خبير قانوني ووزير سوداني سابق

يمر المشهد السياسي الإيراني بتعقيدات داخلية وتطورات خارجية أفضت إلى بروز جملة من التحديات بعضها شائك والآخر معقد. وأصبح مطلوبا من حكومة إبراهيم رئيسي مواجهة هذه التحديات ومعالجة هذه الملفات. والسؤال الذي يطرح نفسه هل تتوفر الإرادة السياسية لدى النظام الإيراني للتعامل الإيجابي مع هذه التحديات؟ وهل لديه الاستعداد الكافي لدفع استحقاقاتها داخليا وخارجيا؟ وهل هناك قناعة أو أي حرص لدى الحكومة الإيرانية للقيام بهذه المهمة من الأساس؟ وقبل الشروع في الإجابة على هذه التساؤلات، يجدر بنا أن نلقي ضوءا يساعدنا على رؤية أبرز وأكبر التحديات الماثلة، ومن ثم معرفة السيناريوهات المحتملة، ومطلوبات التعامل مع كل واحد من تلك التحديات الداخلية والخارجية.

على المستوى الخارجي يواجه النظام الإيراني أكبر تحدٍ في مفاوضات الملف النووي والشواهدُ تؤكد استمرار إيران في مواصلة تطوير برنامجها النووي بصورة مغايرة لأسس الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لدرجة أنها باتت على مقربة شديدة من إنتاج سلاح نووي. ويقف التقرير الذي نشرته مؤخرا صحيفة نيويورك تايمز شاهدا على صحة ما ذكرنا، حيث كشفت الصحيفة، استنادا إلى تقرير صادر عن معهد أبحاث العلوم والأمن الدولي المتخصص في تحليل النتائج الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن إيران أصبحت على بعد شهر واحد من صنع سلاح نووي، الأمر الذي يضع إيران في خانة تجاوز الخطوط الحمراء والوصول إلى مرحلة باتت تشكل قلقا وتهديدا للأسرة الدولية. وكانت وسيلة إيران للوصول إلى هذه المرحلة الخطرة هو استغلالها الأمثل للمراوغة وإجادتها لسياسة شراء الوقت التي برعت في ممارستها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إيران بتصرفها هذا قد جعلت المجتمع الدولي يتوحد في مواجهتها ويرسل إلى بريدها رسالة مباشرة مفادها أن صبرنا قد بدأ في النفاد وليس أمامنا متسع من الوقت ونريد حلا نهائيا للملف النووي أو التوجه إلى مجلس الأمن الدولي، وهذه هي الرسالة الأساسية التي حملتها حقيبة المدير العام لوكالة الطاقة الذرية في رحلته الأخيرة إلى طهران وتم إبلاغها لمن يهمه الأمر، وأصبحت الكرة الآن في الملعب الإيراني وليس أمام لاعبيه وقت طويل للتسويف نظرا إلى أن المباراة على وشك الانتهاء وصافرة الحكم يمكن أن تنطلق في أي لحظة معلنة انتهاء اللعبة وإعادة الملف إلى مجلس الأمن الدولي.

رغم كل الملفات الشائكة والتحديات المعقدة المطروحة على الساحة السياسية من المستبعد حدوث أي تغيير في سياسات النظام الإيراني تجاه القضايا الداخلية والخارجية وطبيعة النظام لن تتغير حتى لو تغيرت الأسماء

وبالرغم من إعلان النظام الإيراني اليوم رغبته في حل الملف النووي بالحوار إلا أن هذه الرغبة تظل مجرد أقوال مرسلة لا تسندها أي أفعال. وخيرا فعل مجلس التعاون لدول الخليج بدعوته الأخيرة للمجتمع الدولي بأن يكون المجلس طرفا وجزءا لا يتجزأ من المفاوضات حول الملف النووي الإيراني. دخول مجلس التعاون لدول الخليج طرفا في مفاوضات الملف النووي الإيراني سيقلل من فرص إيران في الاستفادة من الموقف الروسي والصيني وتوجهاته المشجعة والمنحازة إلى النظام الإيراني.

أما على المستوى الإقليمي في المنطقة فإن التحدي الأبرز والأهم الذي يواجه النظام الإيراني يظل رفض حكومات وشعوب المنطقة كافة لسياسات إيران التوسعية. وبدلا من تخلي النظام الإيراني عن عناده وطي صفحة سياسته البالية في المنطقة والإقليم، إلا أنه يصر على مواصلة المسير في نفس الطريق وبذات المنهج بصورة تعكس بوضوح رغبته الأكيدة في الاحتفاظ بهذه الكروت لاستخدامها جوازا للمرور ليكون جزءا من التسويات المتوقعة في الملفات الملتهبة في لبنان، العراق، سوريا واليمن. ومما ضاعف السخط على النظام الإيراني إصراره على التصعيد وزيادة حدة التوتر في المنطقة بتهديده للملاحة الدولية في المياه الخليجية.

لا شك أن لجوء النظام الإيراني إلى التوسع في الخارج وتبني محاور مسلحة تمويلا وتدريبا وتسليحا، مثل ميليشيات الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان وميليشيات شيعية في العراق وسوريا وغيرها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، هو هروب واضح إلى خارج الحدود فرضته ظروف فشل النظام في الداخل الإيراني. ولكن ينبغي للنظام الإيراني أن يعي أنه لا سبيل أمامه للخروج من عزلته الإقليمية إلا من خلال الانسجام مع محيطه والتصالح مع دول جواره.

ولا يمكن تجاهل التحدي الداخلي الخطر الذي يعتبر مؤشرا على انعدام الثقة بين النظام الإيراني والشعب بسبب انتهاج نظام الملالي ودولة ولاية الفقيه سياسة قمعية وحشية مع أزمة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية الواسعة التي انتظمت في معظم المدن الإيرانية مؤخرا رفضا للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية التي شهدتها إيران والتي تعاملت معها السلطات الأمنية الإيرانية بعنف شديد وانتهاكات فظيعة، حيث لجأت في الكثير من الأحيان إلى استخدام الذخيرة الحية لقمع المتظاهرين المدنيين العزل وقامت بتحويل إيران إلى سجن كبير ومعتقل للسياسيين والنشطاء والمعارضين ضاربة عرض الحائط بمواثيق حقوق الإنسان وما تكفله من حقوق ووصلت المواجهة بين الأجهزة الأمنية والشعب الإيراني إلى درجة إعدام كل من اتهم بالانتماء إلى المعارضة والمقاومة الإيرانية وبصورة خاصة من يشك في ولائه وانتمائه لحركة مجاهدي خلق. وبالجملة فإن النظام الإيراني يواجه أزمة على المستوى المحلي الداخلي جعلته في حالة عداء ومواجهة مع الشعب الإيراني ولا يملك سبيلا لدرئها أو احتوائها إلا بالمصالحة مع الشعب.

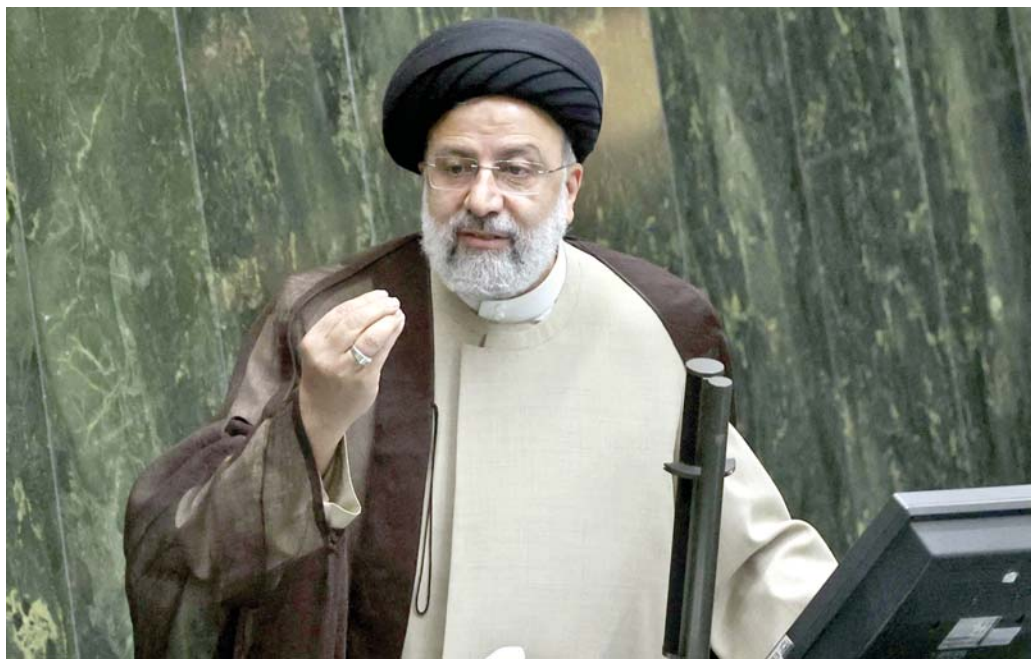

وبالرغم من كل هذه الملفات الشائكة والتحديات المعقدة المطروحة على الساحة السياسية الإيرانية من المستبعد حدوث أي تغيير في سياسات النظام الإيراني تجاه القضايا الداخلية والخارجية مهما بلغت درجة خطورتها لأن طبيعة نظام الملالي لن تتغير حتى ولو تغيرت الوجوه والأسماء، ومعروف أن نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومات في إيران لا يفضيان إلى تغيير السياسات باعتبارها من الثوابت التي تقررها القيادة العليا بإيران ممثلة بمجلس الأمن القومي والمرشد الأعلى، وهم الذين يضعون أسس السياسة الخارجية، وما على الرئيس وحكومته إلا تنفيذ هذه السياسات العليا حرفيا. والحال هكذا فمن المرجح أن تستمر التوترات تراوح مكانها مع الداخل والخارج في عهد الرئيس إبراهيم رئيسي إلى أن يتم تغيير آليات الحل أو يقضي الله أمرا كان مفعولا.

صار فايروس ولاية الفقيه ينتشر داخل بعض الدول العربية كالسرطان وأبرز أعراضه أن الدول التي يدخلها لن ينعم شعبها بالاستقرار ويصاب نسيجها المجتمعي بالتمزق كما يؤدي إلى تدميرها وتحويلها إلى دول فاشلة أو شبه فاشلة كما هو ماثل للعيان حاليا في لبنان، العراق، سوريا واليمن. ويبقى التحدي الأساسي هو أن يتبنى الداخل الإيراني مبادرات وحملات بالتضامن مع المحيط الإقليمي ودول الجوار ومع المجتمع الدولي لممارسة أقصى وأقصى أنواع الضغوط على نظام الملالي ودولة ولاية الفقيه لإجباره على احترام حقوق الإنسان والقوانين الدولية وفتح الطريق لقيام دولة ديمقراطية تعددية حديثة في إيران.

والتحدي الآخر فإنه ينبغي من أجل تحقيق إقليم آمن ومستقر ومزدهر أن تقف دول الخليج الست موحدة بقيادة السعودية في مواجهة وقف التمدد الإيراني الخبيث في المنطقة، وإجبارها على التخلي عن عنادها وسياساتها التوسعية البالية في إشعال الحروب وتغذيتها ووقف دعمها للحرب بالصواريخ الباليستية في تصرف غير مسؤول يشكل تهديدا لأمن المنطقة وتحديا سافرا للمجتمع الدولي وانتهاكا صريحا للقانون، ناهيك عن معاناة أغلبية الشعب الإيراني الذي بات يعيش تحت خط الفقر، وهو يرى ويشاهد بحسرة استنزاف وتبديد موارده المالية في تمويل أطراف خارجية وأذرع ميليشيات بحجة تصدير الثورة وبسط النفوذ تمهيدا لإعلان الدولة الخامنئية أو ما يسمى دولة الشرق الإسلامية الوهمية.

ما ضاع في الطفرة لا يتحقق في الفتات

صابر بليدي
صحافي جزائري

دأب أصحاب القرار في الجزائر على إثارة الصخب مع كل أزمة عارضة أو انهيار لأسعار النفط، فمنذ ثمانينات القرن الماضي والحكومات المتعاقبة تتحدث عن الاقتصاد البديل والتحرر من تبعية النفط، لكن سرعان ما يخفت ذلك الصخب ويهدأ خطاب السلطة مع عودة الأسعار إلى مستويات ذات مردودية تكفيها شر شراء السلم الاجتماعي وتهدئة موجات الغضب في الشارع.

وفي الظروف الراهنة تسود نفس المعطيات، فبعد زهاء ست سنوات من تقلص عائدات النفط، وفقدان السلطة لآمال عودة مداخيل الريع، ولجوئها إلى رصيد النقد الأجنبي لتغطية الإنفاق العام، أعاد الارتفاع المسجل في أسعار النفط السيناريو المذكور إلى الواجهة، ولا يستبعد أن يكون مدعاة جديدة للتراخي تجاه الرهان المرفوع.

وبموازين عاجزة تتجه الحكومة إلى مواجهة لهيب الغضب الشعبي، وعزاؤها في مداخيل إضافية ستأتي بها أسعار النفط والغاز المرتفعة في الأسواق الدولية من أجل تجاوز المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد، وإذا كانت التجربة السابقة في التعاطي مع العائدات الضخمة للمحروقات لا زالت ماثلة للعيان، فإن أول تحد تصطدم به هو إقناع الجزائريين بأن المداخيل الجديدة هي بين أيد أمينة، ولا يمكن للأيادي الملطخة أن تطالها.

لكن أزمة الثقة المستفحلة بين السلطة والشارع تبقى أكبر من أي محاولة لرأب الصدع، فالسلطة التي لم تستطع إقناع شعبها بالانخراط في مسارها السياسي والانتخابي، وأخرجت استحقاقاتها الانتخابية بعمليات قيصرية، وباتت تقتنع بالإقبال المتواضع على الانتخابات رغم ما لذلك من انعكاسات على شرعية المؤسسات المنتخبة الجديدة، فإنه من الصعب عليها الرجوع الآن إلى نفس الشعب لتطمئنه على مصير أي فلس زائد من عائدات الطاقة.

وما فشل الحكومة في إقناع الشارع بخطوة رفع يديها عن الدعم الشامل للمواد الاستهلاكية إلا انعكاس لأزمة الثقة المستشرية، فهو يعيش منذ سنوات فوضى توزيع "قفة رمضان" التي توجه للعائلات المعوزة خلال شهر الصيام، ودخول البيروقراطية والمحاباة والمحسوبية كمعايير توزيع في ظل غياب الرقمنة والرقابة والمؤسسات الحقيقية التي عجزت عن إعداد خرائط اجتماعية للسكان، الأمر الذي يفقد أي أمل في نجاح ذات الحكومة في توزيع الدعم الاجتماعي الفردي ووصوله إلى أصحابه الحقيقيين. وبقدر ما يحسب للرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة استحداث صندوق الإيرادات بالعملة المحلية والأجنبية اللذين أنقذا الجزائر لحد الآن من اللجوء إلى الخارج بغرض الاستدانة، فإن ما دار حول إنفاق مداخيل فاقت الألف مليار دولار خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من حكمه من ممارسات تبديد وتبذير وفساد، ضرب في الصميم أي أمل في التكامل بين السلطة والشارع ليتم قبول هذا الخطاب أو ذاك.

السلطة التي وفقت في الالتفاف على مطالب التغيير السياسي الشامل وتسليم السلطة لثورة الشعب، وفي الحفاظ على نفسها من فورة الشارع، رسبت في كل الاختبارات الأخرى التي دخلتها، بداية من الاستحقاقات الانتخابية وصولا إلى التنمية الداخلية، مرورا بالأوضاع الإقليمية والدبلوماسية، وهي على وشك الإخفاق مجددا باللجوء إلى معالجة مشكلة باستحداث مشاكل أخرى.

فهي إن أرادت تقنين وعقلنة الدعم الاجتماعي الذي يستنزف الخزينة العمومية بأكثر من 15 مليار دولار سنويا، والحد من الاختلالات العميقة في الحسابات والموازين المختلفة، فإنها تسرع الخطى إلى إشعال فتيل مجهول العواقب، لأنها فكرت في اكتناز المبلغ المذكور قبل أن تضع البدائل المقنعة والمطمئنة.

وإذ زعمت تقليص فاتورة الواردات من نحو 50 إلى حوالي 30 مليار دولار، فإن ذلك لم يأت من بدائل اقتصادية أو تصورات ناجعة، بل على حساب حاجيات المجتمع، فصار المريض لا يجد دواءه، والمُصنّع فقد المادة الخام، والفلاح لم يعثر على البذور، فاختلت الموازين الاقتصادية وتفاقمت الاضطرابات الاجتماعية.

التوقعات الرسمية تذهب إلى تحقيق عائدات بنحو 30 مليار دولار كعائدات نفطية وغازية بعد الارتفاع المسجل في الأسعار، لكن الغموض يكتنف مصير الفائض المحتمل، والمخاوف التي أحاطت بمقدرات البلاد في السابق هي نفسها التي تحوم الآن في ظل غياب الشفافية والرقمنة والمؤسسات الشرعية التي بإمكانها مساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية.

أثناء حديث لي مع خبير اقتصادي أكد لي بأن الجزائر أمام خيارين لا ثالث لهما لتجاوز الأزمة الحالية وأنه أحلاهما مر، فهي إما أن تستمر في تخفيض قيمة العملة المحلية (الدينار)، أو طبع المزيد من الكتلة النقدية، وفي كلتا الحالتين فإن القدرة الشرائية هي الضحية الأولى، فضلا عما يرافقها من تضخم وتوسع للفقر واشتعال للأسعار، وهذا السيناريو لا تنفذه إلا حكومة نابعة من إرادة الشعب يثق فيها وفي خياراتها إلى أن تخرج به إلى بر الأمان، وما عدا ذلك فلا أمل فيه.

وتحيلنا فرضية الخبير الاقتصادي إلى مسألة الإصلاحات السياسية الحقيقية واستعادة ثقة الشارع عبر انخراط جماعي وانتخابات شفافة ونزيهة، هي القاعدة التي تنطلق منها الرغبة والإرادة في الخروج من الأزمة، لأنه في ظل الظروف السائدة لا أمل في أي عائدات مالية عارضة أو مستقرة لتنفيس الاحتقان بسبب استمرار نفس الآليات في تسيير الشأن العام، بما فيها خطاب السلطة الذي لا يقنع أحدا بمن فيهم هي نفسها، حيث لا زالت أخبار الفساد والرشوة والمحسوبية والمحاباة تشكل عناوين كبرى في يوميات الجزائريين آخرها القاضي ورئيس المحكمة الذي ضبط متلبسا برشوة تقدر بما يعادل أكثر من 300 ألف دولار في ثاني أكبر مدينة بالبلاد (وهران).

قال الخبراء خلال الطفرة النفطية الأخيرة إنها ستكون الفرصة الأخيرة أمام الدول النفطية، وعلى رأسها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإما أن تستفيد من الطفرة وتحقق النهضة الشاملة، أو تفشل وتضيّع الفرصة إلى الأبد، وهو ما حدث مع الجزائر التي أضاعت عائدات بأكثر من ألف مليار دولار، ولم يعد يكفيها العائد العارض، فمن لم يأت مع العروس لا يأتي مع أمها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk